الأمم المتحدة S/2019/365

مجلس الأمن

Distr.: General
2 May 2019
Arabic
Original: English

تنفيذ القرار ٢٤٢١ (٢٠١٨)

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢١ (٢٠١٨)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التّقدم المحرز في الوفاء بجميع مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتناول أهمّ التّطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات عن أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ تقريري السابق المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠١٩ (S/2019/101) والإحاطة التي قدمتها ممثلتي الخاصة للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى مجلس الأمن في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩.

ثانيا – موجز لأبرز التطورات السياسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – استأنف مجلس النواب، وهو برلمان العراق، الذي كان قد اختتم دوره التشريعي الأول في ٢٤ كانون الثاني/ يناير، أعماله في ٩ آذار/مارس. ويتواصل المأزق المتعلق بالانتهاء من تشكيل الحكومة العراقية. ولا تزال أربعة مناصب وزارية، لوزارات الداخلية والدفاع والعدل والتعليم، شاغرة بسبب استمرار الخلافات بين الكتل السياسية وضمنها بشأن المرشحين. وفي ٢٧ شباط/فبراير، عقد رئيس العراق، برهم صالح، ورئيس مجلس الوزراء، عادل عبد المهدي ورئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، اجتماعا تشاوريا وطنيا مع زعماء الأحزاب و كبار المسؤولين في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية، لمناقشة سبل المضي قدما في عدد من المسائل، بما في ذلك الانتهاء من عملية تشكيل الحكومة. وعلى الرغم من وجود اعتراف مشترك بالحاجة إلى إحراز تقدم، لم يتوصل القادة إلى توافق آراء.

٣ – ويصرف التأخير في تشكيل الحكومة الانتباه عن تنفيذ البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، مما يحد بدوره من قدرة الحكومة على الاستجابة للشواغل العامة الواسعة النطاق إزاء الظروف المعيشية

060519 060519 19-06630 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السيئة، ونقص الخدمات الأساسية، والبطالة واحتياجات التعمير. وحتى الآن، لم تشرع اللجان البرلمانية بعملها الفني.

٤ - ويجري تنفيذ سلسلة من البرامج المتعلقة بالمياه والكهرباء وتقديم الخدمات في محافظة البصرة. وفي ١٩ آذار/مارس، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الحالة في البصرة لا تزال تشكل تحديا كبيرا، إلا أن الحكومة جاهزة تماما وهي تريد أن تفعل كل ما في وسعها لتلبية احتياجات المواطنين. وفي ٢٧ آذار/مارس، أقر مجلس محافظة البصرة خطط المشاريع لعام ٢٠١٩، بما في ذلك ٥٣ مشروعا في قطاع البلديات و ٤٢ مشروعا في قطاع المياه.

٥ - وفي ٥ آذار/مارس، أعلن رئيس مجلس الوزراء، في سياق تسليط الضوء على مكافحة الفساد، أن الحكومة وضعت استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد. ويواصل المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، تحت رئاسته، مناقشة التحديات والمجالات ذات الأولوية في مجال مكافحة الفساد وتحقيق قدر أكبر من الشفافية، بما في ذلك تعزيز الهيئات الرقابية وتحسين التنسيق بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٦ - وأولى البرلمان أيضا الأولوية لمكافحة الفساد في جدول أعماله التشريعي. وفي ٩ آذار/مارس، افتتح رئيس مجلس النواب الدور التشريعي الثاني للبرلمان بحضور الرئيس، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان، والرئيس بالنيابة للجنة النزاهة، عزت توفيق والرئيس بالنيابة للجنة التدقيق، صلاح نوري. وشدد رئيس مجلس الوزراء والرئيس على ضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنسيق المؤسسي. وخلال الجلسة، أقر البرلمان قرارا لتوفير الموارد المالية والبشرية لدعم السلطة القضائية في تعزيز تدابير مكافحة الفساد. وفي الجلستين اللاحقتين المعقودتين في ١١ و ١٢ آذار/مارس، استعرض البرلمان التشريعات المتعلقة بالفساد، بما في ذلك تعديل لقانون هيئة النزاهة. وفي ١٠ آذار/مارس، صرح رئيس مجلس النواب إلى وسائط الإعلام قائلا إن البرلمان ملتزم بسن تشريعات شاملة لمكافحة الفساد لإتاحة محاكمة جميع الأفراد الضالعين في الفساد والتهريب وإساءة استخدام الموارد العامة.

٧ - وفي ٢٤ آذار/مارس، صوّت مجلس النواب بالإجماع على إقالة محافظ نينوى، نوفل العاكوب، بسبب الفساد وتبديد المال العام. وجاء القرار بعد الغرق المأساوي لعبارة في نهر دجلة في الموصل في ٢١ آذار/مارس، الذي أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح، واستند إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة برلمانية لتقصي الحقائق بشأن نينوى وتوصية رئيس مجلس الوزراء.

٨ - ومع استمرار المفاوضات بين الأحزاب السياسية في كردستان بشأن تشكيل حكومة إقليم كردستان، اجتمع الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير لمناقشة الانتهاء من تشكيل حكومة إقليم كردستان وغير ذلك من المسائل، بما في ذلك الترشيحات لمنصب وزير العدل الاتحادي.

٩ - وفي ١٨ شباط/فبراير، وقع الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة غوران اتفاقا سياسيا مدته أربع سنوات يضمن مشاركة الحركة في حكومة إقليم كردستان التالية. وفي نفس اليوم، اجتمع برلمان إقليم كردستان لانتخاب رئيس للبرلمان ونائبين للرئيس. وانتُخبت فالا فريد (الحزب الديمقراطي الكردستاني) رئيسة مؤقتة. وانتخب هيمن هورامي (الحزب الديمقراطي الكردستاني) نائبا أولا لرئيسة البرلمان ومنى قهوجي (حزب الإصلاح التركماني) نائبة ثانية لرئيسة البرلمان. وقاطع الاتحاد الوطني الكردستاني الدورة البرلمانية، بسبب عدم الاتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني على عملية تشكيل حكومة إقليم كردستان.

١٠ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، اجتمع برلمان إقليم كردستان لانتخاب أعضاء لجنة الشؤون القانونية، التي تضم ١١ عضوا، أربعة أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني وعضو واحد من كل من الجماعات التالية: الجماعة الإسلامية الكردستانية، وحركة غوران، والتركمان، والمسيحيون، وحراك الجيل الجديد. وحُجز مقعدان للاتحاد الوطني الكردستاني، الذي قاطع الجلسة مرة أخرى، بسبب انعدام التقدم فيما يتعلق بعملية تشكيل حكومة إقليم كردستان.

١١ - وفي ٤ آذار/مارس، عقب اجتماع بين النائب الأول للأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، كوسرت رسول علي، وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود البرزاني، وقع الحزبان السياسيان اتفاقا سياسيا بشأن حكومة إقليم كردستان التالية. وفي مؤتمر صحفي مشترك، أعلن الحزبان أن لجنة مشتركة ستشكل لتنفيذ الاتفاق، وأكدا التزامهما بالتعجيل بعملية تشكيل الحكومة.

١٢ - وفي ١٠ آذار/مارس، التقت رئيسة برلمان إقليم كردستان ونائبتها ونائبها برؤساء جميع الأحزاب السياسية للنظر في المرشحين للجان البرلمانية الأربع عشرة المتبقية، الذين انتخبوا رسميا عندئذ أثناء جلسة عادية للبرلمان في ١٢ آذار/مارس. وفي ١٩ آذار/مارس، عقد برلمان إقليم كردستان جلسة لانتخاب رؤساء اللجان. ومن بين هؤلاء، انتخبت أربع نساء رئيسات للجان وأربعٌ نائباتٍ.

١٣ - وفي ١٩ و ٢٤ و ٢٧ آذار/مارس، اجتمع ممثلو الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لإجراء مزيد من المشاورات بشأن عملية تشكيل حكومة إقليم كردستان من دون تحقيق نجاح. وفي ٣ نيسان/أبريل، توصل الحزبان إلى تفاهم مؤقت بشأن توزيع المناصب الوزارية الرئيسية، ولكن لم يوقع اتفاقٌ نهائي بعد.

باء - العلاقات بين بغداد وإربيل

١٤ - في ١٦ شباط/فبراير، أزيلت نقاط التفتيش الجمركية الداخلية التي كانت الحكومة الاتحادية قد أقامتها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بين أربيل وكركوك، وكركوك والسليمانية، ودهوك والموصل، عملا بقرار لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

١٥ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، عقدت المحكمة الاتحادية العليا جلسة استماع للنظر في دعوى قضائية رفعها وزير النفط السابق للعراق ضد حكومة إقليم كردستان بشأن دستورية تصدير النفط بصورة انفرادية ومباشرة من إقليم كردستان، قررت المحكمة فيها أن ترجئ إصدار حكمها حتى ٣ نيسان/أبريل. وخلال جلسة الاستماع المعقودة في ٣ نيسان/أبريل، قررت المحكمة أن ترجئ مرة أخرى إصدار حكمها حتى ٧ أيار/مايو، حيث أشارت إلى أن رئيس مجلس وزراء العراق ورئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني رفضا كلاهما توقيع وثائق قانونية بناء على طلب المحكمة.

١٦ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، أصدرت حكومة إقليم كردستان بيانا دحضت فيه ادعاء التقارير الإعلامية بصدور قرار عن لجنة النفط والغاز التابعة لها للتنصل من التسليم المتفق عليه لكمية ٢٥٠ ٠٠٠ برميل من النفط يوميا إلى شركة تسويق النفط العراقية الحكومية وفقا لأحكام قانون الميزانية الاتحادية المعتمد لعام ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن حكومة إقليم كردستان أعادت تأكيد التزامها بحل المسائل المتعلقة بالنفط مع الحكومة الاتحادية عن طريق الحوار، لا تزال شحنات النفط المتوقعة معلقة حتى الآن.

١٧ - وفي أعقاب اجتماع لمجلس وزراء حكومة إقليم كردستان في ٨ آذار/مارس، أعلن رئيس وزراء إقليم كردستان انتهاء العمل بنظام لاحتجاز مرتبات موظفي الخدمة المدنية استمر العمل به لمدة ثلاث سنوات. وأكد أن مرتبات جميع موظفي الخدمة المدنية في إقليم كردستان ستدفع بالكامل اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٩، تمشيا مع قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٩، الذي يضمن الدفع المنتظم والقابل للتنبؤ به لمرتبات موظفي الخدمة المدنية التابعين لحكومة إقليم كردستان وقوات البشمركة. وبناء على ذلك، في ١٥ آذار/مارس، أكدت الحكومة الاتحادية نقل ٥٢٢ بليون دينار عراقي إلى حكومة إقليم كردستان لذلك الغرض.

جيم - الحالة الأمنية

١٨ - واصلت قوات الأمن العراقية جهودها الرامية إلى مكافحة التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية تخلى عن الأرض في معقله الأخير في الباغوز في شرق الجمهورية العربية السورية، زادت خلايا تنظيم الدولة الإسلامية المنظمة من جديد في العراق من العمليات والهجمات التي تقوم بها في محافظات الأنبار، وبابل، وبغداد، وديالى، وكركوك، ونينوى وصلاح الدين. وفي الوقت نفسه، واصلت قوات الأمن العراقية رصد التطورات العسكرية في شرق الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في قرية الباغوز على الحدود السورية - العراقية وكثفت العمليات على طول الطرق التي يسلكها تنظيم الدولة الإسلامية وملاذاته الآمنة في محافظات الأنبار، ونينوى وصلاح الدين. وقام مستشار الأمن الوطني العراقي، فالح الفياض، بزيارة القائم، محافظة الأنبار، في ٩ آذار/مارس لتفقد العمليات الأمنية على طول الحدود.

١٩ - وفي ٦ آذار/مارس، هاجم مسلحون تابعون لتنظيم الدولة الإسلامية قافلة تابعة لقوات الحشد الشعبي كانت تنتقل من قضاء مخمور في محافظة نينوى إلى قضاء الدبس في محافظة كركوك. وقتل ستة مقاتلين من تلك القوات وأصيب آخرون بجروح. وفي ٧ آذار/مارس، أمر رئيس مجلس الوزراء بإجراء تحقيق في الهجوم.

٢٠ - وواصلت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان استكشاف سبل تحسين الأمن والاستقرار في قضاء سنجار في محافظة نينوى ومناطق حساسة أخرى. وأكد مستشار الأمن الوطني خلال الزيارات التي قام بها إلى سنجار في ٢ و ٣ و ٩ آذار/مارس أن الشرطة المحلية ستحفظ الأمن في المدينة، في حين ستنشر وحدات الجيش العراقي في ضواحي القضاء وفي جبل سنجار. وسلط الضوء على أهمية إشراك السكان المحليين في حفظ الأمن والاستقرار. وفي ١٥ آذار/مارس، اجتمع مستشار الأمن الوطني أيضا بزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وناقش معه الحالة في الأراضي المتنازع عليها والتعاون الأمني.

٢١ - وفي ١٧ و ١٩ آذار/مارس، اندلعت اشتباكات بين قوات الأمن العراقية ووحدات مقاومة سنجار بشأن السيطرة على الحدود بين الجمهورية العربية السورية وسنجار. وأرسلت قوات الأمن العراقية تعزيزات إلى المنطقة، في حين شرعت السلطات المحلية في وساطة سعيا إلى التخفيف من حدة التوترات.

٢٢ - وظلت الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع الأسلوب الرئيسي الذي استخدمه تنظيم الدولة الإسلامية مع استمرار شن الجماعة للهجمات العدائية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك عمليات الاختطاف بغرض طلب الفدية، واغتيالات قادة المجتمعات المحلية ونصب الكمائن لأفراد قوات الأمن العراقية والمدنيين وتدمير

الممتلكات. وفي ١٨ آذار/مارس، أصدر تنظيم الدولة الإسلامية بيانا أعاد فيه تأكيد وجوده ودعا أنصاره إلى تكثيف القتال والانتقام للهجمات في الباغوز ومدينة كرايستشيرش.

٢٣ - وتواصل الجماعات المسلحة العمل في المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرة الدولة. وتشمل الأنشطة المبلغ عنها ابتزاز الأموال، والتهريب وجمع الرسوم في نقاط التفتيش غير القانونية، مما يقوض سلطة الدولة. وعلى الرغم من أن حكومة العراق تشجب تلك الأنشطة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

٢٤ - وتصدر حكومة العراق مختلف البيانات العامة التي توضح فيها الوجود العسكري الأجنبي في العراق. وفي ١٩ شباط/فبراير، أكد رئيس مجلس الوزراء أن قوات التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية موجودة في العراق، بناء على طلب حكومة العراق، لتدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها. وفي ٤ آذار/مارس، أشارت قيادة العمليات المشتركة العراقية إلى أن حركة قوات التحالف تحكمها إجراءات تشغيلية صارمة وهي مشروطة بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة. وفي ١ نيسان/أبريل، قال الرئيس إن الوجود الحالي للقوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق يستند إلى طلب من حكومة العراق وإن وجودها يحترم السيادة العراقية.

٢٥ - وظهرت مسألة إعادة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية العراقيين وأسرهم إلى وطنهم إلى العلن، حيث أفادت تقارير بأن أعدادا كبيرة منهم سُلّمت من جانب قوات سورية الديمقراطية إلى السلطات العراقية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أشار رئيس مجلس وزراء العراق إلى أن وزارتي الداخلية والعدل ستحددان الإجراءات الجنائية المناسبة لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، على أساس كل حالة على حدة، وأن هناك حاجة إلى التمييز بين أفراد الأسر الذين أُخذوا رهائن وأولئك الذين صاحبوا المقاتلين عمدا. وفيما يتعلق بمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من أصل أجنبي، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن العراق يستطيع تقديم المساعدة لإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

٢٦ - ونفذت القوات الجوية التركية غارات جوية في شمال العراق، في محافظات دهوك، وإربيل والسليمانية حيث تسببت في حدوث أضرار مادية ولكن لم يبلغ عن وقوع إصابات. وأبلغت القوات المسلحة التركية عما لا يقل عن ١٢ طلعة جوية واشتباكين بين عناصر حزب العمال الكردستاني والقوات التركية في الفترة بين ١٤ شباط/فبراير و ٩ نيسان/أبريل.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

٢٧ - في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير، حضر الرئيس مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الذي عقد في مصر. وأعلن الرئيس في خطابه أمام مؤتمر القمة أن التهديد الذي يشكله الإرهاب وإيديولوجيته المتطرفة يستلزمان من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي إحراز انتصار دائم، وأكد سياسة الانفتاح التي تنتهجها حكومته إزاء جيرانها. وعلى هامش مؤتمر القمة، التقى الرئيس مستشار النمسا، سباستيان كورتز، ورئيس وزراء تشيكيا، أندري بابيش، ورئيس مصر، عبد الفتاح السيسي، ورئيس وزراء فنلندا، جوها سيبيلا، وأمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وملك المملكة العربية السعودية، سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ورئيس الصومال، محمد عبد الله محمد فرماجو، ورئيس وزراء السويد، ستيفان لوفين. وركزت المناقشات على العلاقات الثنائية، ومكافحة الإرهاب، والمساهمات في تعمير العراق والاستثمارات في ميادين الطاقة، والصناعة والنفط.

٢٨ - والتقى الرئيس خلال زيارة رسمية قام بها إلى فرنسا في ٢٥ شباط/فبراير رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون، في باريس. وركزت المناقشات على الالتزامات المتبادلة من أجل تعزيز الاستقرار، والأمن والتعمير في العراق وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمارات في قطاعات الصناعة، والطاقة والنفط. وفي مؤتمر صحفي مشترك، ذكر الرئيسان أن العراق بحاجة إلى استعادة دوره القيادي في المنطقة. وأكد رئيس العراق على أن حكومة العراق يجب ألا تصبح ساحة للنزاعات الإقليمية، ولكنها يجب أن تكون بالأحرى مكانا يمكن التوصل فيه إلى توافق آراء مع البلدان المجاورة له وفيما بينها.

٢٩ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، عقب اجتماع عقد في بغداد بين رئيس مجلس نواب العراق ورئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق الغانم، أعلن رئيس مجلس النواب أن دولتي الكويت والعراق تسعيان إلى إيجاد حلول دائمة لنازحي العراق. وركزت المناقشات أيضا على تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي عقد في الكويت في الفترة من ١٢ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٣٠ - وفي ٤ آذار/مارس، عقد رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، خلال زيارة رسمية قام بها إلى العراق، اجتماعات مع رئيس ورئيس مجلس وزراء العراق بشأن تعزيز العلاقات الثنائية، والنهوض بالتعاون وأهمية إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٣١ - واستنادا إلى الزيارة التي قام بها الرئيس إلى تركيا في وقت سابق من عام ٢٠١٩، اجتمع وزير الموارد المائية، جمال العادلي، وسفير تركيا إلى العراق، فاتح يلدز، في ٥ آذار/مارس، لمناقشة الإدارة المشتركة لنهري الفرات ودجلة وتشكيل فريق عامل مشترك من أجل التوصل إلى حل بشأن إدارة المياه العابرة للحدود.

٣٢ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس، قام رئيس إيران (جمهورية - الإسلامية)، حسن روحاني، بزيارته الرسمية الأولى إلى العراق، حيث التقى بالقيادات السياسية، والعشائرية والدينية. ووُقعت عدة مذكرات تفاهم في قطاعات النفط، والتجارة، والصحة والنقل، بما في ذلك اتفاقات بشأن إنشاء خط سكك حديدية بين البصرة والشلمخة وبشأن تخفيف شروط الحصول على تأشيرة السفر بين إيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق لتيسير التجارة والاستثمار. وأعلن الطرفان أيضا عزمهما على تنفيذ الاتفاق الثنائي بشأن الحدود وعلاقات حسن الجوار الموقع في حزيران/يونيه ١٩٧٥، الذي وُضع على أساس اتفاق الجزائر الموقع في آذار/مارس ١٩٧٥، والبدء في تجريف الممر المائي شط العرب، بهدف استعادة قناة الملاحة الرئيسية ومن خلال القيام بذلك، وضع الحدود المشتركة بينهما في شط العرب في الوضع الذي كانت عليه في عام ١٩٧٥.

٣٣ - وفي ١٣ آذار/مارس، استقبل آية الله العظمى علي السيستاني رئيس إيران (جمهورية - الإسلامية) في النجف، وهو أول رئيس لإيران (جمهورية - الإسلامية) يلتقي وهو على رأس ولايته مع آية الله العظمى. واستنادا إلى بيان رسمي صدر على الموقع الشبكي لآية الله العظمى، قدم الرئيس له إحاطة عن المناقشات التي أجراها مع المسؤولين العراقيين بشأن تعزيز الروابط الثنائية بين إيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق. ورحب آية الله العظمى بجميع الجهود المبذولة لتعزيز علاقات العراق مع البلدان المجاورة على أساس احترام السيادة. وأشار آية الله العظمى إلى التحديات التي يواجهها العراق، بما في ذلك فيما يتعلق بمكافحة الفساد، وتحسين الخدمات العامة وسيطرة الدولة على الأسلحة. وشدد على أن السياسات الإقليمية والدولية في تلك المنطقة الحساسة من العالم ينبغي أن تكون متوازنة ومعتدلة لتجنب النتائج المأساوية لشعوب هذه البلدان.

٣٤ - وفي ٢٠ آذار/مارس، أكدت حكومة الولايات المتحدة تمديد إعفاء العراق من الجزاءات المفروضة على إيران (جمهورية - الإسلامية) لمدة ٩٠ يوما أخرى لإتاحة استيراد الطاقة الذي يتسم بالأهمية البالغة لتلبية الطلب الوطني في العراق.

٣٥ - وفي ٢٤ آذار/مارس، وصل رئيس وزراء العراق إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة الثلاثي بين الأردن والعراق ومصر، حيث أجرى محادثات مع رئيس مصر، ولك الأردن، عبد الله الثاني. وأصدر القادة بيانا مشتركا شددوا فيه على أهمية العمل مع القيادات في بقية العالم العربي لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة.

٣٦ - وخلال زيارة رسمية مدتها يومان إلى إيران (جمهورية - الإسلامية) في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل، عقد رئيس وزراء العراق سلسلة من الاجتماعات مع رئيس إيران، والمرشد الأعلى لإيران (جمهورية - الإسلامية)، علي خامنئي، والنائب الأول لرئيس إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسحاق جهانغيري، في طهران. وفي مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس إيران (جمهورية - الإسلامية)، أوضح رئيس وزراء العراق أن الغرض من زيارته يتمثل في متابعة تنفيذ الاتفاقات التي وقعت خلال زيارة رئيس إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى العراق في آذار/مارس وتحقيق المزيد من التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وخلال اجتماعه مع النائب الأول لرئيس إيران (جمهورية - الإسلامية)، أكد رئيس وزراء العراق أن العراق لا يزال منفتحا على جميع البلدان المجاورة ويرفض ''سياسة المحاور'' و ''العدوان''.

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت ممثلتي الخاصة مناقشات مع ممثلي الحكومة الاتحادية بشأن أولويات الحكومة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأجل الطويل في العراق، بهدف مواءمة عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع تلك الأولويات. وتواصلت ممثلتي الخاصة أيضا مع المسؤولين الحكوميين، وممثلي الأحزاب السياسية، وأعضاء مجلس النواب، والجماعات النسائية، والمجتمع المدني، والقيادات الدينية والمجتمعية بشأن المسائل المتصلة بالمصالحة الوطنية والمجتمعية، وإدارة الموارد المائية والقوانين المتعلقة بتقاسم المواد الهيدروكربونية والإيرادات. وأكدت من جديد استعداد البعثة لتقديم المساعدة التقنية والخبرة الفنية ومشورتها الاستراتيجية ومساعيها الحميدة لتجاوز الخلافات وتعزيز بناء الثقة بين المجتمعات المحلية.

٣٨ - وكخطوة أولى، أنشأت ممثلتي الخاصة فريقا أساسيا معنيا بالموارد المائية، يجمع الخبرة الفنية الموجودة في البعثة والفريق القطري للتحاور مع المديريات التابعة لوزارة الموارد المائية العراقية بشأن المسائل المتعلقة بإدارة المياه العابرة للحدود فيما بينها. وعقد اجتماع أول بين الأفرقة في ١٠ نيسان/أبريل، حيث نوقشت السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد حكومة العراق بهذا الشأن، مما يمهد الطريق للمزيد من التعاون.

٣٩ - وشددت ممثلتي الخاصة في تواصلها مع المسؤولين الحكوميين على أن الحفاظ على استقرار العراق الذي تحقق بشق الأنفس يتطلب من الحكومة تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين العراقيين من دون

إبطاء. وفي هذا الصدد، زارت ممثلتي الخاصة البصرة في ١٨ شباط/فبراير لفهم آراء وشواغل المسؤولين في الحكومة المحلية، والمجتمع المدني والمحتجين بشأن حالة تقديم الخدمات والتنمية الاقتصادية وتقييم الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات السكان. وعقب هذه الزيارة، قامت نائبةُ ممثلتي الخاصة، المنسقةُ المقيمة ومنسقةُ الشؤون الإنسانية، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيارة إلى البصرة في ٢٨ آذار/مارس. وشرعت في وقت لاحق في وضع استراتيجية للأمم المتحدة بشأن المنطقة الجنوبية لتوسيع نطاق أنشطة برامج الأمم المتحدة واتصالاته في المحافظات الجنوبية، بما فيها البصرة.

٤٠ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، في بغداد، قامت ممثلتي الخاصة بزيارة إلى مأوى لضحايا العنف الجنساني من النساء، اللواتي روين لها قصصهن. وشددت ممثلتي الخاصة على الحاجة الملحة إلى سن قانون مناهضة العنف الأسري على الصعيد الوطني لمنع العنف الأسري والتصدي له في العراق وأكدت استعداد البعثة لتقديم ما يلزم من المساعدة التقنية والقانونية.

٤١ - وأكدت ممثلتي الخاصة في كلمة ألقتها في ملتقى السليمانية، الذي أقيم برعاية الجامعة الأمريكية في العراق في ٦ آذار/مارس، أن إحياء ثقة الجمهور يتطلب معالجة ثلاثة شواغل عامة، هي إنشاء مؤسسات الدولة التي تتوفر لها مقومات البقاء وتمتلك القدرة على الاستجابة، والتصدي الفوري للفساد المستشري، واتخاذ إجراءات حازمة ضد الجماعات المسلحة العاملة خارج نطاق سيطرة الدولة.

٤٢ - وفي إطار ولاية البعثة لتعزيز سياسة الشمول ومشاركة المرأة في جميع مستويات اتخاذ القرار، التقت ممثلتي الخاصة العضوات الاثنتين والعشرين في المجموعة الاستشارية النسائية للمصالحة الوطنية والعمل السياسي التي أنشئت حديثا في العراق خلال حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام نظمت في بغداد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس. واتفقت ممثلتي الخاصة والمجموعة الاستشارية النسائية على التركيز في عام ٢٠١٩ على ثلاثة مجالات مواضيعية ذات أولوية، هي زيادة المشاركة السياسية للمرأة في عملية اتخاذ القرار، وإنشاء آليات وطنية ملائمة لمعالجة المسائل المتعلقة بالمرأة، والدعوة إلى إصلاح تشريعي من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

٤٣ - وشاركت ممثلتي الخاصة ونائبة ممثلتي الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية كلتاهما في مناسبات مختلفة أقيمت بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، في ٨ آذار/مارس، حيث حثتا السلطات، والأحزاب السياسية والتجمعات على التوسع وإعادة الهيكلة لاجتذاب المرأة العراقية ذات المؤهلات وتمكينها من الارتقاء في تولي المناصب. ونظرا لأن المرأة لا تزال تمثل تمثيلا ناقصا في مناصب اتخاذ القرار، كررت ممثلتي الخاصة تأكيد دعوتها القوية من أجل مشاركة المرأة بصورة مجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في تلك المناصب.

٤٤ - وفي نفس اليوم، نظمت البعثتان الدائمتان لألمانيا والعراق لدى الأمم المتحدة، وممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في العراق ومبادرة غريس مناسبة جانبية في مقر الأمم المتحدة على هامش الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة. وتحت عنوان ”المرأة العراقية على رأس إعادة البناء والسلام والاستقرار“، ناقش المشاركون الكيفية التي يمكن أن تعمل بها حكومة العراق، والدول الأعضاء والأمم المتحدة صوب تنفيذ خطة العمل الوطنية عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والبيان المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له.

باء – المساعدة الانتخابية

٤٥ – في الفترة من ١٠ إلى ١٤ آذار/مارس، نظمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل للتخطيط في السليمانية لتحديد التوجه الاستراتيجي للجنة خلال السنوات الخمس المقبلة. وأكدت نائبة ممثلتي الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية في كلمتها الافتتاحية أهمية التخطيط الطويل المدى للانتخابات. وأشارت إلى المجالات التي ينبغي النظر فيها في مناقشات حلقة العمل، بما في ذلك سلامة سجل الناخبين، واستخدام منهجيات انتخابية سليمة ومبتكرة، وتوعية أصحاب المصلحة لتعزيز الثقة في العمليات الانتخابية والاطمئنان لها وضرورة زيادة المشاركة الشاملة للجميع، ولا سيما مشاركة النساء وأفراد من طوائف الأقليات والنازحون من مناطقهم الأصلية.

٤٦ – وفي ٢٠ شباط/فبراير، شارك مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة في المشاورات العامة التي نظمها مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن التعديلات المقترح إدخالها على قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٥. وقدمت البعثة مقترحات بشأن تحسين الأحكام المتعلقة بتسجيل الأحزاب السياسية وعضوية المرأة فيها، والتمويل العام للأحزاب السياسية وقدرات الرصد لدى مديرية الأحزاب السياسية. وفي ١٩ شباط/فبراير، قدمت البعثة أيضا مجموعة من التوصيات للمفوضية من أجل تعديل القانون الانتخابي لمجالس المحافظات لعام ٢٠١٨، مع التركيز بوجه خاص على الأحكام المتعلقة بالحصص حسب نوع الجنس، وتعيين حدود الدوائر الانتخابية، و النازحين داخليا، وتصويت الغائبين، وإجراء الانتخابات في كركوك. وفي ٢٨ آذار/مارس، أجرت اللجنة القانونية البرلمانية مداولات بشأن مشروع تعديلات قانون الانتخابات، الذي يبقي على الحكم المتعلق بإجراء انتخابات الأقضية بالتزامن مع انتخابات المحافظات، وهو ما حذرت المفوضية من أنه سيتطلب عمليات تقنية يمكن أن تزيد من تأخير انتخابات المحافظات.

٤٧ – واقترحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إجراء انتخابات مجالس المحافظات في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، رهنا باستيفاء عدد من الشروط المسبقة، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لتعديلات قانون الانتخابات التي لا تزال يجري التداول بشأنها في البرلمان. ويظل موعد الانتخابات من ثم موضوع نقاش داخل المفوضية ومجلس الوزراء وبين أعضاء مجلس النواب، حيث ذُكر عدد من المقترحات ولكن من دون التوصل إلى توافق آراء حتى الآن. وتفضل المفوضية إجراء الانتخابات في شباط/فبراير ٢٠٢٠، بحيث يتاح تسجيل وتوزيع بطاقات الناخب البيومترية إلى ١١ مليون ناخب مؤهل، مما يمثل ٤٧ في المائة من الناخبين العراقيين. وشهر شباط/فبراير هو أيضا الوقت خلال السنة الذي تغلق فيه المدارس للعطل الرسمية، مما يتيح للمفوضية استخدام مباني المدارس كمراكز اقتراع من دون الإضرار بعملية التعليم. وتواصل البعثة العمل مع المفوضية في وضع الخطة التنفيذية لانتخابات مجالس المحافظات وفي استعراض الإجراءات والمنهجيات الانتخابية.

٤٨ – وفي ١٧ شباط/فبراير، أنجزت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان استعراضا لما بعد الانتخابات بدعم من البعثة للانتخابات البرلمانية الأخيرة في إقليم كردستان. وطلبت اللجنة مساعدة تقنية إضافية من الأمم المتحدة لمعالجة نقاط الضعف المحددة في الاستعراض، بما في ذلك فيما يتعلق بالإصلاح القانوني الانتخابي، وتسجيل الناخبين، والنتائج وإدارة البيانات، والإجراءات الانتخابية والتدريب لبناء قدرات موظفي الانتخابات، وهي عناصر ذات أهمية حاسمة جميعها لتحسين

إجراء الانتخابات المقبلة. ومن المقرر أن تنتهي ولاية مجلس المفوضين للمفوضية في عام ٢٠١٩، حيث يكلَّف برلمان إقليم كردستان بالشروع في عملية اختيار أعضاء المفوضية الجدد.

جيم – التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٩ – في الفترة من ١٤ شباط/فبراير إلى ١١ نيسان/أبريل، وثق مكتب حقوق الإنسان بالبعثة ما مجموعه ١٥٢ إصابة بين المدنيين، تألفت من مقتل ٦٠ مدنيا، من بينهم امرأتان، وجرح ٩٢ آخرين، من بينهم امرأتان. وهذا العدد أقل بكثير مما كان عليه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٨، حين سُجِّلت ٤٢٩ إصابة بين المدنيين، ١٤٦ قتيلا و ٢٨٣ جريحا. وتمثلت الأسباب الرئيسية للإصابات بين المدنيين في الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ونيران الأسلحة الصغيرة، وكانت محافظات الأنبار، وكركوك، ونينوى، وبغداد، وديالى، وأربيل وصلاح الدين أكثر المحافظات تضررا.

٥٠ – وفي ١٩ شباط/فبراير، أوعز مجلس القضاء الأعلى في العراق لكبار مسؤولي المحاكم بتيسير مراقبة البعثة للمحاكمات وجلسات التحقيق في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك في محاكم الأحداث. وتضطلع البعثة حاليا ببرنامج منهجي لمراقبة المحاكمات لتعزيز التقيد بالإجراءات القانونية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة بصورة أكثر اتساقا وفقا لالتزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٥١ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، راقبت البعثة أكثر من ٥٠ محاكمة وجلسة تحقيق لمتهمين يدَّعى انتماؤهم لتنظيم الدولة الإسلامية، وأعربت عن شواغلها بشأن الافتقار على نطاق واسع لإمكانية الحصول على المشورة القانونية، والاعتماد المتكرر على الاعترافات كأدلة، حيث زعم بعض المتهمين أن الاعترافات انتزعت منهم تحت الإكراه، وبشأن استخدام الأدلة المستقاة من المخبرين السريين. ولاحظت البعثة أيضا أن الممارسة الجارية التي تعتمدها المحاكم في مقاضاة المدعى عليهم بتهمتي العضوية في تنظيم الدولة الإسلامية أو الارتباط به بموجب قانون مكافحة الإرهاب على، بدلا من السعي إلى محاسبتهم على أعمال محددة تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، قد لا تكون كافية لتلبية احتياجات الضحايا أو أسرهم فيما يتعلق بالعدالة والمساءلة.

٥٢ – وفي ١١ آذار/مارس، فُصلت اللجنة البرلمانية للمرأة والطفولة رسميا عن لجنة حقوق الإنسان، بعد تصويت أجراه مجلس النواب. وعقب القرار بإنشاء لجنة مشتركة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، دعت البعثة بالاشتراك مع أعضاء البرلمان ذوي الصلة لإعادة تشكيل اللجان بوصفها كيانات منفصلة، تمشيا مع الممارسة السابقة. وتلقت البعثة تقارير عن عمليات عودة لمواطنين عراقيين من الجمهورية العربية السورية إلى العراق، بمن فيهم أفراد من طوائف الأقليات. وأكدت إدارة شؤون الأيزيديين التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كردستان عودة ٥١ أيزيديا، يتألفون من ١٠ نساء و ٤١ طفلا، من الجمهورية العربية السورية إلى مدينة دهوك، ي محافظة دهوك، في الفترة بين ١٠ شباط/فبراير و ١١ آذار/مارس وأن ٣٥ منهم كانوا من الأطفال غير المصحوبين بذويهم. والتمّ شمل العائدين وذويهم في مخيمات النازحين داخليا في محافظة دهوك.

٥٣ – ولا يزال عدد الأشخاص المفقودين من المنتمين إلى الطائفة الأيزيدية مرتفعا. ووفقا للبيانات التي تحتفظ بها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان في أربيل، عثر على ٩١ من المفقودين من الطائفة الأيزيدية أو حرروا من أسرهم لدى تنظيم الدولة الإسلامية منذ بداية عام ٢٠١٩.

وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، كان ٩٩٥ ٢ أيزيديا في المجموع (٣٧٩ ١ امرأة و ٦١٦ ١ رجلا) لا يزالون أسرى لدى تنظيم الدولة الإسلامية أو في عداد المفقودين.

٥٤ - وفي إقليم كردستان، وثقت البعثة عدة حوادث تقييد تعسفي لحرية وسائل الإعلام في الوصول، وحرية التعبير والتجمع السلمي، بما في ذلك رفض الإذن بالاحتجاجات التي تنتقد حكومة إقليم كردستان. وأبلغ عاملون في وسائل الإعلام عن تدخل من قوات الأمن أثناء محاولتهم تغطية الاحتجاجات السياسية وحالات توقيف وحجز معداتهم التقنية.

٥٥ - وبدعم من ممثلي قطاع الأفلام والمسرح في أربيل والبصرة وبغداد والموصل، عقدت البعثة مهرجانا وطنيا للأفلام القصيرة وعرضت الأفلام المدرجة في قائمة التصفية في بغداد في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس. وأبرزت الأفلام القصيرة التحديات المعاصرة التي تواجهها جماعات الأقليات في العراق ومسائل حقوق الإنسان العامة، بما في ذلك القمع على يد تنظيم الدولة الإسلامية للحق في الثقافة، وتأثير النزاع المسلح في حقوق الإنسان، والعقبات التي تواجهها النساء والأطفال، والنازحون داخليا الذين تربطهم صلات متصورة بتنظيم الدولة الإسلامية، والعنف المنزلي، وزواج الأطفال، وإمكانية الحصول على التعليم والقيود المفروضة على ممارسة النساء والفتيات لحقوقهن.

٥٦ - وقامت البعثة في شباط/فبراير ٢٠١٩، تمشيا مع جهودها المتواصلة الرامية إلى دعم الحكومة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، بعقد سلسلة من الاجتماعات لأغراض الدعوة لدى السلطات الحكومية، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني وممثلي طوائف الأقليات، حيث شجعت السلطات على تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، بما في ذلك ضمان منح جميع أعضاء جماعة الروما وثائق هوية رسمية موحدة من دون تمييز. وفي أعقاب تلك الجهود المبذولة في مجال الدعوة، أوعزت وزارة الداخلية في أواخر شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى جميع مديريات الهوية الوطنية بإصدار وثائق هوية موحدة للروما بما يتفق مع توصيات اللجنة، مما ييسر وصولهم بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الآخرين إلى التعليم، والرعاية الصحية وسائر الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة.

دال - المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

٥٧ - واصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم للاستجابة في حالات الطوارئ، وبرامج تحقيق الاستقرار الفوري، وجهود الإنعاش والتعمير والتنمية. وعلى الرغم من أن تركيز الأمم المتحدة وحكومة العراق يأخذ في التحول نحو الإنعاش والتدخلات الإنمائية، لا تزال الاحتياجات الإنسانية والشواغل المتعلقة بالحماية قائمة.

٥٨ - وفي إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، يُسعى إلى جمع ٧٠١ مليون دولار لمساعدة ٩٤ جهة شريكة في تنفيذ المشاريع في جميع أنحاء العراق، حيث يستهدف ١,٧٥ مليون شخص من المحتاجين، بما في ذلك النازحون داخليا الموجودون في المخيمات وغير الموجودين فيها، والعائدون والمجتمعات المضيفة الضعيفة. وتنظم العمليات في إطار ثلاثة أهداف استراتيجية، هي الانتقال بعد انتهاء النزاع نحو حلول دائمة، وكفالة إعطاء مكانة مركزية للحماية، وتعزيز التخطيط والتأهب للطوارئ.

٥٩ - ومنذ اندحار تنظيم الدولة الإسلامية، عاد أكثر من ٤ ملايين شخص من النازحين داخليا إلى أماكنهم الأصلية. ولكن، وفقا للمنظمة الدولية للهجرة، لا يزال ١,٧٥ مليون شخص تقريبا في

٢٨ آذار/مارس نازحين داخليا في العراق في ما يقارب ٢٠٠ ٣ موقع في الأقضية الـ ١٠٤ جميعها. وقد نزح أكثر من نصف هؤلاء لمدد تتجاوز ثلاث سنوات. وتشير تلك البيانات أيضا إلى أن ٥٠ في المائة من جميع النازحين داخليا هم من الأقضية الخمسة في نينوى والأنبار. ويشكل تقييم أسباب عدم عودة هؤلاء النازحين داخليا الذين طال أمد نزوحهم إلى مناطقهم الأصلية، وتأثير ذلك في الخيارات المتعلقة بالحلول الدائمة، أولوية في عام ٢٠١٩.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في العراق من العديد من القيود المفروضة على إمكانية الوصول، ولا سيما في نينوى وكركوك. وتعيق نقاط التفتيش المستمرة المخصصة لأغراض محددة التي يقيمها العديد من ''الجهات الفاعلة الأمنية'' المزعومة على طول الطرق الرئيسية في شمال البلاد إيصال المساعدات الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بأن بعض السلطات الإقليمية أو الأمنية رفض قبول رسائل تصريح المرور الصادرة عن الحكومة الاتحادية. ونتيجة لذلك، تتأخر الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بل وتعلق في بعض المناطق، نظرا لأن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني غير قادرة على الوفاء بالعديد من طلبات الحصول على الأذون الإضافية من الجهات الفاعلة المحلية أو الإقليمية. وتعمل الأمم المتحدة على أعلى المستويات السياسية من أجل التوصل إلى حل وهي تعكف أيضا على إعداد خرائط فصلية لإمكانية الوصول لتتبع مثل هذه الحوادث.

٦١ - ولا تزال حالة الأشخاص ذوي الانتماءات المتصورة للجماعات المتطرفة تشكل مصدر قلق لدوائر العمل الإنساني. ويعاني المقيمون في مخيمات النازحين داخليا من القيود المفروضة على التنقل، والمضايقة من جانب مقيمين آخرين في المخيمات والجهات الفاعلة الأمنية، والحرمان من المساعدة الإنسانية ومن إمكانية الحصول على الوثائق المدنية، وهي ضرورية للقيام بالعديد من العمليات الإدارية، بما في ذلك التمكن من الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

٦٢ - وهناك تقارير متواترة عن الاستغلال الجنسي والعنف الجنسي المرتكبين ضد النساء اللواتي يتصور أن لهن روابط بتنظيم الدولة الإسلامية. وتدعو الأمم المتحدة إلى أن تقدم لهؤلاء النساء كل أشكال الحماية المكفولة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ التمييز. وسيواصل الفريق القطري للعمل الإنساني اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التنسيق والتعاون بين أعضاء الشبكة المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين لتحسين القدرة على الإبلاغ المأمون والميسور، والمساءلة وإجراء التحقيقات وضمان نوعية المساعدة المقدمة للضحايا.

٦٣ - وواصل مرفق تمويل تحقيق الاستقرار التابع للبرنامج الإنمائي توسيع برنامجه للإسكان في غرب الموصل، حيث أصلح أكثر من ٥٠٠ ٢ من أصل ما مجموعه ٠٠٠ ١٥ منزل استلم التمويل اللازم لإصلاحها؛ وبمجرد اكتمالها سيتمكن ٠٠٠ ٩٠ شخص من العودة إلى ديارهم. ووسع المرفق أيضا نطاق أعمال الإسكان ليشمل منطقة غرب الأنبار، وبيجي وبتناي في سهول نينوى.

٦٤ - وطورت البعثة والبرنامج الإنمائي والحكومة المناقشات بشأن تقاسم التكاليف فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار. وفي اجتماع فرقة العمل المعنية بتحقيق الاستقرار المعقود في ١٧ شباط/فبراير، قام الأمين العام لمجلس الوزراء، مهدي العلاق، بالالتزام بتقديم ٤٦ بليون دينار عراقي (حوالي ٣٨,٣ مليون دولار) إلى البرنامج الإنمائي. وبعد ذلك، أذنت الدائرة القانونية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء بالميزانية المتعلقة باتفاق

تقاسم التكاليف. ولكن لا يزال المرفق يعاني من نقص حاد في التمويل، مع نقص في التمويل قدره ٣٢٥ مليون دولار. والأماكن التي تلزم فيها المساعدة على وجه الاستعجال هي الموصل، وغرب الأنبار، وبيجي والحويجة وغرب نينوى.

٦٥ - وواصلت الأمم المتحدة دعم جهود الإنعاش والتعمير الطويلة الأجل. وبعد مرور أكثر من عام على المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، يعمل برنامج الإنعاش وبناء القدرة على الصمود في جميع المحافظات العراقية الثماني عشرة. وأنشئ صندوق استئماني متعدد الشركاء بالتعاون مع مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرنامج وتبذل حاليا جهود لتعبئة الموارد من أجل الصندوق الاستئماني. وحتى الآن، جمع ما يزيد على ٣٥٠ مليون دولار، على الرغم من أن معظم المساهمات يقدم على أساس التمويل المباشر للمشاريع وليس من خلال الصندوق الاستئماني.

٦٦ - وأحرزت الحكومة تقدما فيما يتعلق بتنسيق الإنعاش والتعمير والتنمية، حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات التي أفضت إلى اجتماع للجنة التنفيذية مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، في ١١ آذار/مارس، نوقش فيه التقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات من المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق ومبادرات الإنعاش والتعمير.

٦٧ - وفي ١١ آذار/مارس أيضا، أطلقت وزارة التخطيط والأمانة العامة لمجلس الوزراء، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، البرنامجَ الوطني للتعمير والتنمية، الذي يقدم معلومات مستكملة عن مشاريع التعمير والتنمية. ومن خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالمشاريع، يحد البرنامج من الازدواجية ويزيد من التنسيق من أجل تحسين التخطيط والرصد. وهذا البرنامج المفتوح أمام الجمهور والمرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي يتيح للحكومة أيضا تلقي التعليقات من المواطنين على مشاريع التعمير والتنمية، مما يساعد في بناء الثقة بين حكومة العراق وشعبها.

٦٨ - وفي ٦ آذار/مارس، وفي إطار الاعتراف المتزايد بالدور الحاسم الذي تؤديه قاعدة أدلة صلبة في تخطيط وتنفيذ إنعاش العراق، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المنظمة، في سياق شراكة وثيقة مع وزارتي التخطيط في العراق وفي إقليم كردستان، والجهاز المركزي للإحصاء، وهيئة إحصاء إقليم كردستان، بإطلاق تقييم لسوق العمل وتحليل للمهارات، يغطيان ثمانية قطاعات. وسوف يُسترشد بالنتائج في وضع المناهج الدراسية الجديدة القائمة على الكفاءة في قطاعات الزراعة والتشييد والضيافة، التي أجريت بشأنها برامج تدريبية تجريبية أولية في شباط/فبراير وآذار/مارس.

٦٩ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعم حكومة العراق لزيادة التنسيق والكفاءة في إدارة أخطار المتفجرات، ولا سيما في إزالة الألغام من المناطق السكنية. وفي ١٤ شباط/فبراير، عقدت الدائرة حلقة عمل عن إزالة أخطار المتفجرات مع عدد من الوكالات الحكومية من أجل تعزيز التنسيق وكفالة الاستجابة التنفيذية من الجهات المنفذة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الوقت المناسب. واستضافت الدائرة أيضا حلقة عمل عن إزالة أخطار المتفجرات في المناطق السكنية مع مشاركين من الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمتعاقدين على إزالة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والجهات المانحة لمناقشة الدروس المستفادة من مشروع تجريبي نُفّذ في الآونة الأخيرة في غرب الموصل.

٧٠ - ومع قيام العراق بإعادة بناء نظامه الصحي، تعكف منظمة الصحة العالمية على زيادة قدرة الحكومة على مكافحة الأمراض ومراقبتها في جميع المحافظات، بما يكفل اتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب من أجل إنقاذ الأرواح. وفي هذا الصدد، نُفّذت حملة وطنية للتحصين ضد الحصبة في آذار/مارس، جرى التركيز فيها على ٩ محافظات تتسم بتدني مستوى التغطية بالتحصين. واستهدف التحصين مجموعة سكانية تتألف من أكثر من مليونين ونصف مليون من الأطفال الذين تراوح أعمارهم من ٩ إلى ٥٩ شهرا. ومن هؤلاء، جرى تحصين نحو ٩٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساعدت الأفرقة التقنية لمنظمة الصحة العالمية الإدارات في وزارة الصحة على استعراض وتحديد أولويات برامج الصحة العامة في أربع محافظات، مع التركيز على تعزيز خدمات رعاية مرضى السل ومكافحته وقدرات مختبرات الصحة العامة.

هاء - المسائل الأمنية والتشغيلية

٧١ - واصلت البعثة نشر تدابير هامة للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية لتوفير القدر الكافي من السلامة والأمن للكيانات التابعة لها مع تمكينها من تنفيذ أنشطتها البرنامجية في بيئة أمنية متقلبة ومتنوعة. وتحافظ الأمم المتحدة على تنسيق وثيق مع حكومة العراق للحصول على الدعم الأمني، وهو أمر أساسي من أجل استمرار وجودها وعملياتها في جميع أنحاء البلد.

٧٢ - وقدمت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في العراق الدعم لما متوسطه ٥٠ مهمة ميدانية يومية (ما مجموعه ٢٣٠ ١ مهمة في شباط/فبراير) في جميع أنحاء البلد، لمواجهة مخاطر تراوح شدتها بين المتوسطة والعالية، لتيسير زيادة الجهود في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع في مجالات المصالحة والإصلاح والتعمير، وحمايتها من الأخطار السائدة التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية وكذلك الأعمال العدائية والتهديدات الأمنية الأخرى.

٧٣ - واستمرت الأعمال التحضيرية لإقامة وجود دائم لبعثة الأمم المتحدة في الموصل، بانتظار الموافقة الرسمية لحكومة العراق. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم اللوجستي والإداري إلى فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن المتوقع أن ينجز تجديد المبنى الذي سيكون مقرا للفريق في بغداد في وقت قريب وأن يشغل فورا بعد ذلك.

٧٤ - وفي إطار مبادرة الإصلاح الإداري، فوّضتُ السلطة إلى ممثلتي الخاصة فيما يتعلق بأربعة مجالات وظيفية، هي الموارد البشرية، والمشتريات، وإدارة الممتلكات والشؤون المالية وشؤون الميزانية، لتمكين البعثة من الأداء بقدر أكبر من الكفاءة وضمان القدرة التشغيلية الكاملة والمتواصلة في البعثة.

٧٥ - وتحت قيادة ممثلتي الخاصة، أنجزت البعثة تنفيذ توصيات الاستعراض الخارجي المستقل الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، التي تضمنت، في جملة أمور، استعراض وتعزيز التعاون والتنسيق بين البعثة والفريق القطري، والآليات التي تستخدمها البعثة لتحديد أولوياتها الاستراتيجية واستراتيجياتها وقياس أدائها وتقديمها للتقارير. ويجري حاليا تحديث الهيكل الأمني للأمم المتحدة ووضعها فيما يتعلق بالعراق تمشيا مع توصيات بعثة التقييم الأمني المتكاملة التي نُفّذت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

رابعا – الملاحظات

٧٦ – يمر العراق في منعطف حاسم في عملية تعافيه. وستكون الملكية الوطنية، والإرادة السياسية والقيادة القويتان، وكذلك التواصل مع جميع الطوائف العراقية، من الأمور الضرورية لبناء عراق أكثر استقرارا وازدهارا.

٧٧ – ويتطلب ذلك، أولا وقبل كل شيء، الانتهاء من عملية تشكيل الحكومة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة التغلب على التناحر السياسي وملء المناصب الشاغرة المتبقية في الحكومة دون مزيد من التأخير. وأحث الحكومة بقوة على تعيين نساء وضمان الحوكمة الفعالة والشاملة للجميع.

٧٨ – وينبغي أن يجري على سبيل الأولوية تناول تعزيز مؤسسات الدولة في العراق، بما يتيح للحكومة التعجيل بتنفيذ برنامجها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ الذي يهدف إلى تحسين الخدمات الأساسية والنهوض بالتعمير والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العراق.

٧٩ – وأثني على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء عبد المهدي لمحاربة الفساد من خلال إطلاق استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد تستهدف تحقيق قدر أكبر من الشفافية. وسيكون تحقيق نتائج ملموسة بالغ الأهمية في إحياء الثقة العامة.

٨٠ – وأحث جميع الأطراف في إقليم كردستان على العمل معا بشكل وثيق والانتهاء من تشكيل حكومة شاملة للجميع في أقرب وقت ممكن من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها الإقليم وتسوية جميع المسائل العالقة مع بغداد عن طريق الحوار.

٨١ – وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية في العلاقات بين بغداد وإربيل، لا يزال عدد من المسائل الأساسية دون حل ويتطلب اتخاذ قرارات جريئة من قبل كلا الجانبين، بما في ذلك سن قانون وطني قوي بشأن المواد الهيدروكربونية، وتنفيذ الأحكام ذات الصلة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، واعتماد قانون لتقاسم الإيرادات. وينبغي أن تواصل الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان كلتاهما الوفاء بالتزامات كل منهما في أعقاب اعتماد قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٩.

٨٢ – وسيساعد سعي الحكومة الاتحادية المستمر والنشط لتعزيز علاقاتها مع البلدان المجاورة على أساس المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية المتبادلة على النهوض بمكانة العراق على الصعيد الإقليمي. ومن هذا المنطلق، فإنني أشجع العراق وجيرانه على النهوض بتنمية علاقات حسن الجوار على أساس المبادئ الأساسية المتمثلة في احترام المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول.

٨٣ – وتبعث الغارات الجوية في شمال العراق على القلق. وأكرر دعوتي الموجهة إلى حكومتي العراق وتركيا لتكثيف الجهود من أجل حل خلافاتهما من خلال الحوار البناء.

٨٤ – ومن المشجع أن الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات مجالس المحافظات التي تأخرت سابقا تجري حاليا. ويجب إقرار التعديلات على قانون الانتخابات لمجالس المحافظات في الوقت المناسب. ومن المهم أن يجري الإعداد للانتخابات بطريقة جيدة وأن تجرى بشفافية ووفقا لجدول زمني متفق عليه، من أجل تلبية التطلعات المشروعة لشعب العراق فيما يتعلق بزيادة خضوع الإدارة للمساءلة وتقديم الخدمات على الصعيد المحلي. وتقوم البعثة بتقديم الدعم إلى السلطات الانتخابية في العراق وفقا للولاية المسندة إليها.

٨٥ - وأرحب بالتعاون الذي يبديه مجلس القضاء الأعلى في تيسير برنامج البعثة لمراقبة المحاكمات، بما في ذلك مراقبة المحاكمات وجلسات الاستماع الخاصة بالمتهمين الذين يدَّعى انتماؤهم لتنظيم الدولة الإسلامية. ويتعين على الحكومة والسلطات القضائية أن تفي بالضمانات الدولية ذات الصلة للمحاكمة العادلة والمحاكمة وفق الأصول القانونية.

٨٦ - وشعب العراق هو من بين الضحايا الرئيسيين لتنظيم الدولة الإسلامية. وفي هذا الصدد، أهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم حكومة العراق في معالجة مسألة الأعداد الكبيرة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية والأسر العائدة إلى العراق وأن يولي اهتماما خاصا للاحتياجات الخاصة للعدد الكبير من النساء والأطفال العائدين. ويجب على الدول الأعضاء ممارسة مسؤولياتها فيما يتعلق بمقاضاة مواطني كل منها و/أو تأهيلهم و/أو إعادة إدماجهم. ويجب أن تكون أي قيود تفرض على حق المواطنين في العودة إلى بلدهم الأصلي قانونية، وأن تفرض بموجب هدف مشروع وتتسم بضرورتها وتناسبها مع تحقيق ذلك الهدف.

٨٧ - ولئن كان أكثر من ٤ ملايين من النازحين داخليا قد عادوا إلى أماكنهم الأصلية، فمن دواعي القلق أن أكثر من ١,٧٥ مليون شخص لا يزالون نازحين داخليا. وسيدخل أكثر من نصفهم قريبا في سنتهم الخامسة من النزوح، مع بقاء ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ نازح في بيئات المخيمات. وعلى الرغم من أن القدرة الملحوظة لمجتمعات النازحين داخليا في العراق على الصمود، لا تتاح للعديد من الأشخاص سوى إمكانية محدودية للاستفادة من خيارات كسب الرزق أو برامج الحماية الاجتماعية وهم لا يزالون يعتمدون على المعونة الإنسانية. وقد أشار النازحون حاليا في معظمهم إلى أنهم لا يعتزمون العودة إلى مناطقهم الأصلية في غضون السنة المقبلة. وتفيد التقارير أن العقبات الرئيسية أمام عودتهم تتمثل في الافتقار إلى التماسك الاجتماعي، وانعدام الأمن، وتضرر المنازل أو دمارها وانعدام فرص العمل.

٨٨ - وأحث حكومة العراق على تيسير العودة الطوعية والآمنة والكريمة المستمرة لأعضاء مجتمعات النازحين داخليا إلى أماكنهم الأصلية وضمان أن تتلقى جميع المجتمعات المحلية الضعيفة المساعدة التي تحتاج إليها والتي تستحق الحصول عليها. ويلزم تقديم دعم مخصص للأطفال النازحين داخليا الذين يواجهون الانقطاع في تعليمهم بسبب الافتقار إلى الموارد، والمدرسين والهياكل الرسمية للدراسة في المدارس. ولا يستطيع بعض الأطفال الحصول على التعليم لأنهم يفتقرون إلى الوثائق المدنية. وأشجع الحكومة على إعطاء الأولوية لتمويل الدعم المقدم لتوفير التعليم لجميع أطفال العراق ممن هم في سن الدراسة ووضع الإجراءات المعجلة لإصدار شهادات الميلاد وغيرها من الوثائق اللازمة. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم القوي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للعراق، بما في ذلك من خلال المساهمات في خطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام ٢٠١٩.

٨٩ - ومن المشجع أن الحكومة والشركاء الدوليين يواصلان، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، تعزيز شراكتهما الاستراتيجية من خلال اللجنة التنفيذية للإنعاش والتعمير والتنمية. وفي إطار دعم اللجنة التنفيذية، وتحت القيادة المشتركة لنائبة ممثلتي الخاصة والمدير القطري للبنك الدولي، تقوم الجهات المانحة أيضا بتعزيز آلياتها التنسيقية من خلال إنشاء منتدى مجدَّد للشركاء في التنمية.

٩٠ - وعلى الرغم من إحراز تقدم بشأن إجراءات التمويل في إطار برنامج التعافي والقدرة على الصمود في العراق، حيث يتلقى ٥٣ مشـــروعا حوالي ٣٥٠ مليون دولار، أو ٧٠ في المائة من التمويل المطلوب للسـنة الأولى، يلزم توفير دعم أكثر إلحاحا لمرفق تمويل تحقيق الاسـتقرار، الذي لا يزال يعاني من فجوة في التمويل تبلغ ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩. ومن دون دعم قوي ومسـتمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك التمويل الإضـــافي للاحتياجات البالغة الأهمية لتحقيق الاســتقرار، ســيظل العراق يواجه أزمة نزوح واســـعة النطاق وطويلة الأمد ومخاطر حدوث انتكاس إلى النزاع. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لمنع حدوث هذا السيناريو.

٩١ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلتي الخاص للعراق، جانين هينس بلاشـارت، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على جهودهم المتواصلة وتفانيهم لتنفيذ ولاية المنظمة في ظل ظروف صعبة.